



اللائحة المالية للوكالة

تعديلات

في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢، قام مجلس المحافظين بتعديل اللائحة المالية على النحو التالي:

"القاعدة ٥-٢"

(أ) تظل الاعتمادات قابلة للاستخدام لمدة اثني عشر شهرا، أما إذا كانت مطلوبة لتغطية التزامات بموجب عقود بحثية فتظل متاحة لمدة أربعة وعشرين شهرا، بعد انتهاء السنة المالية التي أقرت من أجلها حسب القدر الذي تكسبون مطلوبة به للايفاء بالتزامات قانونية كان قد تم الارتباط عليها في تلك السنة المالية.

(ب) تظل الاعتمادات المطلوبة لتنفيذ الأنشطة البرنامجية المرحلة، التي تناظر المكونات التي لا تتعلق بوفورات في أرصدة نهاية السنة الخالصة من الاعباء، قابلة للاستخدام لمدة اثني عشر شهرا بعد انتهاء السنة المالية التي أقرت من أجلها، ولمدة اثني عشر شهرا إضافية حسب القدر الذي تكون مطلوبة به للايفاء بالتزامات قانونية تم الارتباط عليها في الاثني عشر شهرا السابقة. ولا تستخدم تلك الاعتمادات الا بعد استلام مدفوعات كافية من اشتراكات الدول الاعضاء المتأخرة."

"القاعدة ٤-٥

في نهاية:

(أ) مدة الاثنى عشر شهرا ومدة الاربعة والعشرين شهرا المنصوص عليهما
في الفقرة (أ) من القاعدة المالية ٢-٥،

(ب) ومدة الاثنى عشر شهرا الاضافية المشار اليها في الفقرة (ب) من
القاعدة المالية ٢-٥،

تضاف الى حساب الفائض التقدي المؤقت للسنة المالية السابقة الارصدة المتبقية من أي
اعتمادات مستبقاة عملا بالقاعدة ٢-٥، وفقا للتعريف الوارد في القاعدة المالية ٧-١.
وتضاف أي التزامات متبقية الى الاعتمادات الراهنة بوصفها مطالبات مارية."

تعليق التطبيق

في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢، أذن المجلس أيضا لامانة الوكالة، فيما يخص
الانشطة البرنامجية المرحلة فقط، بتعليق تطبيق القاعدة المالية ٢-٥ بالنسبة لفترات
ملاحية استخدام الاعتمادات بعد انتهاء السنة المالية التي أقرت من أجلها، والقاعدة
المالية ٤-٥ بالنسبة للحدود الزمنية الخاصة بالقاعدة المالية ٢-٥ المشار اليها في
القاعدة المالية ٤-٥، لمدة أقصاها سنتان، يعود المجلس في نهايتها الى بحث الممالة
مرة أخرى.